الأمم المتحدة

A/59/697

الجمعية العامة

Distr.: General
10 February 2005
Arabic
Original: French

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٣٥ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة بشأن إدارة الحالة الناشئة عن الرحيل المفاجئ للرئيس غناسِنبه أياديما.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) كودجو **مينان**

القائم بالأعمال بالنيابة

150205 150205 05-23551 (A)

0523551

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن إدارة الحالة الناشئة عن الرحيل المفاجئ للرئيس إيناديما

في يوم السبت ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لفظ رئيس الجمهورية، فخامة السيد غناسِنبه أيناديما، أنفاسه الأخيرة أثناء نقله على وجه الاستعجال لتلقي العلاج خارج البلد.

وما إن أعلن رئيس الوزراء هذا النبأ الحزين إلى السكان حوالي الساعة السابعة مساء بتوقيت غرينتش حتى تملَّكت السكان المذهولين حالة من الهلع أمام الفراغ الكبير الذي خلفه هذا الرحيل المفاجئ.

وعلى إثر الصدمة التي خلفها الإعلان عن الوفاة المباغتة لرئيس الدولة، والتي تجلت في خلو الشوارع من المارة، التقى المسؤولون عن مؤسسات الجمهورية، وبعد تحليل الحالة الجديدة الناشئة عن غياب رئيس الجمعية الوطنية السيد فامباري واتارا ناتشابا الذي كان خارج توغو، أقروا بعجزهم عن تسوية المسألة.

وبالفعل، ليس في الدستور أي حكم ينص على هذه الفرضية.

وفي سياق هذا القلق العام، وحرصا على صون وحدة القوات المسلحة وقوات الأمن ومن ثم الاستقرار والأمن الوطنيين، جرت أيضا مشاورات على مستوى هرم القيادة العسكرية لبحث أنسب الطرق لضمان السلام المدني، وهو أنفس إرث خلفه الفقيد الجليل، في منطقة هي بالفعل فريسة العديد من الاضطرابات.

وفي نفس الوقت قامت هيئات الحزب الحاكم، تجمع الشعب التوغولي، بإجراء مشاورات لإيجاد مخرج من الحالة الناجمة عن رحيل رئيس الدولة بالنظر إلى غياب رئيس الجمعية الوطنية.

و كان العنصر الأساسي الذي أجمع عليه في كل هذه المشاورات يتعلق بمواصفات وشخصية من سيُعهد إليه وفقا للمادة ٦٥ من الدستور، بملء الشغور في رئاسة الجمهورية.

وجرى التركيز بصورة خاصة على مقدرة هذه الشخصية على جمع الشمل والمصالحة.

ومن جهة أخرى، تنامت مشاعر الحيرة وعدم الاطمئنان من جراء الغياب المطول لرئيس الجمعية الوطنية عن البلد، مع أنه دعيَ بإلحاح إلى العودة، ومع أن الأعضاء الآخرين في الوفد الذي كان يقوده قد عادوا بالفعل.

والحال أن مسألة خلافة الرئيس إيادِما تثير منذ عدة سنوات، سواء على الصعيد الوطني والدولي، التساؤلات والحيرة أمام المشهد السياسي التوغولي.

وهكذا كانت عدة تحسبات تذكر بالفعل اسم فور غناسِنبه كشخصية جديرة بأن تتولى فيما بعد الوظائف الرئاسية.

وفي هذا السياق، اقترحت القوات المسلحة وقوات الأمن التي ترى أنها الضامنة للسلام والوحدة والسلامة الإقليمية، السيد فور غناسِنبه ليملأ بسرعة الفراغ الحاصل على رأس الدولة. وفي الأثناء، رفع رئيس الوزراء الأمرَ إلى المحكمة الدستورية لتأكيد شغور المنصب.

وقام النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية من جهته بإبلاغ النواب بسرعة بغية عقد دورة استثنائية لمناقشة الحالة القائمة.

وبعد نقاش مقتضب، قرر البرلمان بالإجماع إقالة رئيسه الغائب.

واستعان فور غناسِنبه الذي انتخب نائبا خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قبل أن يعين وزيرا، مقعده في البرلمان بعد استقالته من الحكومة، وعين بعد ذلك رئيسا للجمعية الوطنية، مما يفسح له المجال لتقلد الوظائف الرئاسية بصورة مؤقتة.

ونظرا لضخامة المهام القائمة والصعوبات المتصلة بالمناخ السياسي التوغولي، رأى أعضاء البرلمان أن من الواضح أن مدة الشهرين المنصوص عليها في الدستور كأجل لإجراء الانتخابات الرئاسية قصيرة للغاية، وأن إمكانية إجراء هذه الانتخابات غير واقعية بالنظر إلى الخصوصيات الوطنية. وغيَّروا تبعا لذلك أحكام المادة ٦٥ من الدستور حتى يتسنى لرئيس الجمهورية أن يستفيد من مدة كافية لمواجهة التحديات العديدة الماثلة أمام البلد.

وتعتزم الحكومة، كما أعلن ذلك الرئيس نفسه بمناسبة انتخابه، مواصلة عملية إرساء الديمقراطية والانفتاح التي بدأها الرئيس الراحل إلى نهايتها، وذلك بالسهر بالخصوص على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية لكي تتفرغ فيما بعد، في أقرب فرصة ممكنة، لتنظيم الانتخابات الرئاسية.